Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«حتى إن طائفة من أهل الحديث جعلت الحسن مندرجًا فى الصحيح، و لم يجعلوه نوعًا منفردًا، وهو الظاهر من كلام "الحاكم أبى عبد الله النيسابورى" فى تصرفاته»[1].

إلاّ أن التصنيفات بين رجال الحديث استقرت على اعتبار الحسن نوعًا منفردًا، سواء لذاته أو لغيره.

والصحيح نوعًا منفردًا، لذاته أو لغيره، وهنا تتضح دقة التقسيمات فى مدرسة الحديث، واتخاذ منهج متشدد يهدف إلى تنقية الحديث، وصيانة هذا النص من العبث ودقة البحث عن الأحاديث المقبولة، ودقة تصنيفهم فى درجات.

أما الحديث الحسن لغيره : ويعرّفه علماء الحديث بأن الحسن لغيره، قد فقد شرطًا من شروط الصحة، كأن يكون فى إسناده راوٍ مستور، أى خفيت أهليته، فلا يعرف هل هو أهلٌ لرواية الحديث أم لا، وقد يكون هذا الراوى غير متهم بكذب، وليس كثير الخطأ فيما يرويه، ولا بسبب آخر مفسق، وعلى هذا يمكن أن يساند، أو يعالج برواية لها اعتبارها، فيرقى الحديث إلى درجة الحسن، إلاّ أنه "حسن لغيره"...

ويقول علماء الحديث إن الحسن لغيره هو حديث ضعيف، بمعنى أنه قد فَقَدَ شرطًا من شروط الصحة - كما قلنا - وتمت معالجة هذا الحديث ، وبقى خفيف الضبط (مثلاً)، فيرتفع من الضعيف إلى الحسن لغيره، ولذلك يدخل فى دائرة القبول.

وخلاصة هذا القول، إن الحسن لغيره هو الحديث الذى فيه ضعف غير شديد، كأن يكون راويه فيه ضعف غير شديد، أو مدلس (لم يصرح بالسماع)أو كان سنده منقطعًا، وكل ذلك مشروط بأمرين :

الأمر الأول: ألا يكون الحديث شاذًا (أى مخالف لما هو أقوى منه) **الأمر الثانى**: أن يروى من وجه آخر مثله أو أقوى منه، فيعتبر هذا المعضد معالجًا لهذا الضعف..

---

[1] د. نور الدين عتر : منهج النقد، ص ٢٦٥.